

المواقف والتطلعات ووجهات النظر المنشورة في هذه الصفحة وفي بقية مقالات الرأي في كل صفحات الجريدة تمثل أصحابها ولا تتحمل «النهار» تبعاتها.



وصفة علاجية للخروج من النمو السلبي للاقتصاد

الأميركي - الإيراني، ولا نصبح رهائنا لما ستؤول إليه التطورات، بل البدء في البحث عن فرصة في الاقتصادات الجديدة، القائمة على التكنولوجيا، وهو اقتصاد لا يحتاج إلى مساحات هائلة بقدر حاجته إلى عقول واعية ومنتجة، وأن تكون لدينا المحفزات المساعدة لآلاندا في الانخراط بهذا الاقتصاد من موقع الفاعل وليس المستورد، كأن يجري تخفيف الشروط القانونية لتأسيس شركات تكنولوجية متخصصة في البرمجة مثلاً، والمساهمة في الثورة الصناعية الرابعة، التي كلما تأخرنا في الانخراط بها كلما زاد تخلفنا عن العصر. علينا هنا التنبيه إلى أن الكويت وفقاً لنظامها الاقتصادي، وهامش الحرية الواسع فيها، قادرة أن تكون قاعدة مهمة في هذه الصناعة الإقليمية، وحتى عالمياً، لكن الأمر يحتاج إلى قرار كي يجري التخلص من النمو السلبي للاقتصاد المحلي الذي سيزيد من الاعتماد على صندوق الأجيال القادمة، ويرفع معدلات السحب منه، والاستدانة، ما يؤدي في النهاية إلى الدوران في حلقة مفرغة لا مخرج منها، فيما لا يزال لدينا متسع من الوقت للخروج من هذه الأزمة، وأن لا نرهن مصيرنا بالأحداث الإقليمية التي لن تنتهي، فيما نحن بحاجة ماسة إلى تطوير ذاتنا وادواتنا كي نزيد من مناعتنا الوطنية بتشكيل اقتصاد قوي.

fsabah15@gmail.com

فهد داود الصباح

رأي اقتصادي

يستمر تراجع الاعتماد على النفط التقليدي بعد سلسلة الاكتشافات المثيرة في عدد من دول العالم لبدائل نفطية جديدة ومستدامة، في وقت تتراجع فيه اقتصادات الدول النفطية العربية تحديداً بسبب الاعتماد الكلي على هذه السلعة الاستراتيجية، إذ رغم الأزمة السياسية التي تعصف بالخليج حالياً بسبب الصراع الأميركي - الإيراني، إلا أن أسعار النفط لم ترتفع كثيراً كما كان متوقفاً في السابق، بل بقيت ضمن الحدود الطبيعية، ما يعني أن العالم لن يتأثر من أزمة الخليج حالياً بالشكل الذي كان عليه في الحرب العراقية- الإيرانية، أو غيرها من الأزمات التي مرت على المنطقة، وشكل فيها النفط عاملاً حاسماً.

لذلك فإن النظر إلى التقارير الاقتصادية التي تصدر عن جهات دولية ومحلية وإقليمية حيال الوضع الاقتصادي في المنطقة توجب النظر جدياً بمستقبل الاقتصاد الخليجي عموماً، والكويتي خصوصاً، والبحث عن بدائل أكثر استدامة، بعدما أصبح الفطام عن الاعتماد الكلي على النفط ضرورة ملحة، بل مصيرية.

لا شك أن الأزمة الحالية التي تمر فيها المنطقة لن تصل إلى حد الحروب الكبرى، حتى لو كانت هناك بعض المناوشات، لأن العالم لا يتحمل مزيداً من التوترات

خارج التغطية

«غايات»

مخيماً شبابياً في مدينة مانشيستر للشباب من سن 11 وحتى 16 عاماً. هذا المخيم الشبابي يقوم بشكل أساسي على إقامة دورة في اللغة الإنجليزية للشباب في جامعة سالفورد بمدينة مانشيستر في جو تعليمي تربوي حيث المهارات والقيم والخبرات الحياتية. جهود طيبة ومشكورة تتميز بالفرس العلمي ممزوجاً بزرع القيم التربوية والأخلاقية وسط أجواء جماعية تعاونية تجمع الشباب الكويتيين من مختلف الفئات حيث يسود التنافس الطيب بينهم بروح أخوية وتعاون ومحبة. هذا الدور المتميز الذي يبذله القائمون على مركز «غايات» وفي مقدمتهم الأستاذ عبدالله الدمخي والأخوة المشرفون الأفاضل على الرحلة، هذا الجهد يستحق الدعم والشكر ويؤدي دوراً فاعلاً تعليمياً وتربوياً على أساس من القيم الدينية والأخلاقية.

naserkmt@hotmail.com
@abothamer123

د. ناصر خميس المطيري

نقش



لجان الأمطار

وانتقاده للجنة وترك مسؤولية على شكلها ولا اعلم لماذا لا يعتمد على تقرير ديوان المحاسبة وهي جهة حيادية تابعت الموضوع ادارياً وفتياً ومالياً ليحاسب الحكومة علي ما حدث وهو يملك الدليل الأكثر ثباتاً وحيادية من قرار اللجنة شكلتها الجهة المتسببة بالمشكلة.

لا يحتاج العضو الفاضل راكان النصف ولا أي شخص آخر أن تسحب هذه اللجنة تقريرها ما دامت الحقائق موجودة والمشكلة معروفة وهي تقاعس الحكومة عن مراقبة واختيار الشركات وسوء اداء هذه الشركات وهذا الأمر لا تقريراً سيغيره ولا سحب تقرير سيغيره أيضاً، وبالنسبة للبرلمان فقرار تشكيل لجنة التظلمات يدين الحكومة ويضعها بصف الشركات مهما كانت نتائجه وعليه مواجهة هذه المشكلة بمحاسبة الحكومة لا بترتيب أوراق الحكومة وتجاوزها إلى اتهام لجنة فقط وكان الحكومة بريئة وهي التي وعدت بحل هذه المشكلة ولم تتحرك على الأرض إلى الآن حسب ما نراه، تفاعلاً

Email:m.almotny@hotmail.com
Twitter:@almotny

محمد المطوي

قلم جاف

أمن الكويت خط أحمر... لدى البدون الحقيقيين

بعض حقوقهم كالتجنيس أو الحقوق الأخرى، كما أن هذه التصرفات قد تقف عائقاً أمام مستحقي الحقوق، وخاصة أن الكثير من هذه الفئة يمتلكون إثباتات وأوراقاً رسمية توصلهم لتحقيق مطالبهم وحقوقهم، وأن هناك فئة جاءت بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم عام 90 وأعلنت نفسها بأنها بدون وقامت بإخفاء إثباتاتها وهؤلاء هم من لا يستحقون حتى البقاء بالكويت أو حتى التعاطف معهم، وهم من دفع الحكومة إلى عدم اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات للفئة المستحقة من البدون.

من الكويت شعبها وأمنها خط أحمر، لا يسمح لكائن من كان بالاقتراب منه أو العبث به مهما كان اسمه أو موقعه وأن كثيراً من إخواننا البدون يرفضون وبشدة هذه التصرفات لأن الكويت وأمنها عندهم خط أحمر أيضاً، وأن كثيراً منهم قدم روحه ودمه للكويت وأن ما تم من تصرفات خلال الأيام الماضية أمر مرفوض لديهم ولا يقبلون به فالكويت لديهم خط أحمر وحفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

يوسف حجي

وجهة نظر

ورطة المواطن

أى مواطن في أي دولة في العالم يعيش حياته حسب الأنظمة والسياسات الموجودة والمطبقة في وطنه ويكيف حياته حسب النظام الموجود ومدى جدية تطبيقه وفي أي اتجاه. لذلك نرى دولا تراعي حقوق وواجبات المواطن بعدالة ومن خلال القانون، وهنا يعيش المواطن براحة التنافس الشريف وعلى قدراته الذاتية، والحرص على تطويرها للترقي لينفع نفسه ووطنه، أما الدولة التي لا تراعي ذلك وتعتمد على الخلل وعدم التوازن بين الحقوق والواجبات للمواطن والاعتماد على الترضيات والمحاصصات السياسية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب فإنها بذلك تخلق الفوضى في الإدارة ويضع المواطن وتختلط عليه الحقوق بالواجبات ويدخل في نفق عدم الانتاجية. ومن هذين النموذجين أين يقع المواطن الكويتي؟ إن الدستور الكويتي يمنع تشكيل الأحزاب، وبالتالي ليس للأحزاب دور مهم في الحياة السياسية رسمياً وقانونياً. ولكن ما نراه في واقع الحياة السياسية الكويتية، أن هناك أحزاباً غير معلنة وتمارس عملها ولها مقرات وتمارس انتخاباتها بطريقه معلنة فكيف يكون ذلك؟ إن ترك الدولة لتلك الأحزاب بأشكال مختلفة وغير معلنة رسمياً والمحتورة دستورياً بالعمل السياسي مخالفة للقانون والدستور، وصار لها تأثير سلبي على الحياة السياسية في الدولة، من حيث التأثير على المواطنين في سير حياتهم العامة ودفعهم الانضمام إلى تلك الأحزاب للحصول على امتيازات غير عادية توفرها الدولة لتلك الأحزاب. فالمواطن محتار في أي اتجاه يسير، أما بالانضمام إلى تلك الأحزاب والحصول على امتيازات وفضلية في التعيين في كثير من المراكز الرئيسية بالدولة أو أن يكون مستقلاً ويعتمد على نفسه من حيث قدراته الذاتية وفي هذه الحالة ليس هناك دعم أو افضلية أو أولوية له في الدولة، فاحترام النفس والاستقلالية تفقده كثيراً من الامتيازات التي يحصل عليها المواطن الآخر، الذي ينضم إلى تلك الأحزاب وهذه تفرقة فاحشة بين نوعين من المواطنين، ومحيرة في الوقت نفسه، والسؤال المهم لماذا توفر الدولة تلك الامتيازات لتلك الأحزاب وهي ممنوعة قانوناً ودستوراً، واعضاؤها لم ولن يكون لهم ولا للدولة بل ولا دائم لتلك الأحزاب وهم من اسباب تأخر التنمية المطلوبة للدولة؟

حامد السيف

